نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماعات الربيع المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

قادة العالم يجرون تقييما لرد الفعل تجاه الركود العالمي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٠ إبريل ٢٠٠٩

- الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تركز على رد الفعل تجاه الركود العالمي في سياق الأزمة
- وزراء المالية يعتزمون متابعة تنفيذ ما توصلت إليه القمة الناجحة لمجموعة العشرين
- مدير عام صندوق النقد الدولي يحذر من تأثير الأزمة على أفقر بلدان العالم

يجتمع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية من مختلف أنحاء العالم في العاصمة واشنطن خلال الفترة ٢٤-٢٦ من إبريل الجاري لتقييم رد الفعل العالمي تجاه الأزمة المالية العالمية والمساعي المبذولة للتغلب على أعمق ركود يشهده الاقتصاد منذ ثلاثينات القرن العشرين.

يلتقي وزراء المالية تحت مظلة اجتماعات الربيع التي يعقدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في منعطف حرج يمر به الاقتصاد العالمي ولا يتوقع أن يصل إلى منتهاه قبل أواخر هذا العام ــ حتى مع تنفيذ سياسات قوية ــ حيث يبدأ تعافي النمو ببطء في عام ٢٠١٠.

ويأتي اجتماع الصندوق والبنك الدولي في أعقاب القمة التي عقدتها مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة في لندن في الثاني من إبريل الجاري للاتفاق على مزيد من الإجراءات الرامية إلى التصدي للأزمة العالمية.

تتبع رد الفعل

طلبت مجموعة العشرين إلى صندوق النقد الدولي مراقبة الإجراءات التي اتخذتها البلدان وتحديد مدى كفايتها. وقد أجرى الكثير من الحكومات تخفيض كبير في أسعار الفائدة واستهل مجموعة من التدابير التنشيطية المالية لإنعاش الاقتصاد.

وصرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن أهم أولوية في الوقت الراهن هي تنقية القطاع المصرفي الذي يقع في بؤرة الأزمة. وفي جلسة إعلام للصحافة عُقدت في مقر نادي الصحافة الوطني

بالعاصمة واشنطن صرح سيادته قائلا: جميعنا يدرك طبيعة المخاطر. ومن شبه المؤكد أن عام ٢٠٠٩ سيكون عاما سيئا ــ فنحن نتوقع أن يدخل النمو منطقة المعدلات السالبة.".

"إنها أزمة عالمية بحق، ولن ينجو أحد منها. وقد نشأت في الاقتصادات المتقدمة وانتشرت كالنار في الهشيم عبر بلدان العالم. وتتلقى الاقتصادات الصاعدة حاليا ضربات حادة، فهي تواجه ضربة مزدوجة تجمع بين الهبوط الحاد في الطلب على الصادرات والتوقف المفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إليها، وهو ما يهدد بمحو المكاسب المبهرة التي حققتها هذه البلدان في مجالي النمو والتقارب على مدار عشر سنوات ماضية أو نحوها. وربما يكون ما يبعث على قلق أكبر هو أن الأزمة طرقت أبواب البلدان منخفضة الدخل، وتهدد بإلقاء ملايين البشر في هوة الفقر من جديد ــ فالعواقب الإنسانية هنا يمكن أن تكون مدمرة تماما."

آخر التنبؤات

سوف يصدر الصندوق قبل انعقاد الاجتماعات تقريرين مهمين يتضمنان تقييما لحالة الاقتصاد العالمي وأسواق رأس المال. فسوف يصدر *تقرير الاستقرار المالي العالمي* في ٢١ إبريل وآخر عدد من *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي* في ٢٢ إبريل.

وطبقا لصندوق النقد الدولي، ينبغي أن تستعيد الحكومات الثقة في النظام المالي والاقتناع به، عن طريق التعامل بجرأة وقوة مع عدم اليقين الذي يحيط بالأصول المتعثرة في الميزانيات العمومية المصرفية وإعادة رسملة المؤسسات المالية التي تمتلك مقومات البقاء، باستخدام الأموال العامة حسب الضرورة، والتحرك لمواجهة الأزمة حتى وإن ثبت فيما بعد أن الإجراءات المتخذة أقوى من اللازم للتصدي لها. وينبغي أن تواصل البنوك تقديم قدر وافر من السيولة عن طريق أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وتدابير السياسة النقدية غير التقليدية. من المفترض أن تؤدي الدفعة التنشيطية المالية الكبيرة إلى دعم الاقتصادات ما دام الطلب الخاص منخفضا، ولكن الأمر يتطلب قدرا أكبر من الدعم المالي المستمر في عام ٢٠١٠.

ويشير بحث صدر عن صندوق النقد الدولي في ١٦ إبريل الجاري إلى أن اثنين من سمات الركود الراهن ــ وهما ارتباطه بالأزمة المالية العميقة وما يتصف به من تزامن كبير ــ يرجحان أن يكون أكثر حدة من المعتاد وأن يعقبه تعاف بطيء.

إعطاء دفعة للإقراض من الصندوق

ولمواجهة تداعيات الأزمة على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، اتفقت مجموعة العشرين على زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف في موارد الصندوق لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي وأن تضاعف الموارد المتاحة لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة.

وقد بدأ الصندوق بالفعل استخدام هذه الأموال في الأوجه المقررة لها، حيث وافق على منح المكسيك خط ائتمان وقائي بقيمة ٤٧ مليار دولار أمريكي في إطار أداة جديدة للاقتصادات قوية الأداء التي تود اتقاء مغبة الأزمة، كما أنه من المقرر أن ينظر في طلب بولندا الحصول على خط ائتمان بقيمة ٢٠,٥ مليار دولار أمريكي. وإضافة إلى ذلك، تقدمت كولومبيا بطلب الحصول على خط ائتمان قيمته ١٠,٤ مليار دولار أمريكي.

وهناك عدة بلدان قدمت أموالا للصندوق أو تعهدت بتقديمها لدعم موارده، بما في ذلك اليابان والاتحاد الأوروبي، كما سيناقش الصندوق هذا الأمر مع غيرهم من المساهمين المحتملين.

تحديد المخاطر المستقبلية

سوف تجتمع كل من مجموعة البلدان الصناعية السبعة ومجموعة العشرين في ٢٤ إبريل الجاري قبيل جلسة السبت التي تعقدها اللجنة الدولية المعنية بالشؤون النقدية والمالية، وهي اللجنة التابعة لصندوق النقد الدولي والمنوطة بتقديم الإرشاد في مجال وضع السياسات برئاسة الدكتور يوسف بطرس غالي، وزير الخارجية المصري.

ومن المتوقع أن تتضمن أعمال اللجنة مناقشة التدابير الجاري اتخاذها لمنع وقوع الأزمات ورصد ما ينشأ منها في مرحلة مبكرة. ويعمل الصندوق على اتخاذ خطوات لتعزيز تحليل المخاطر والروابط بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي. كذلك يعمل الصندوق على إرساء عملية للإنذار المبكر ــ بالاشتراك مع مجلس الاستقرار المالي ــ وإدخال تعديلات على برامج تقييم القطاع المالي التي تنظر في أوضاع القطاعات المالية في البلدان الأعضاء.

الوقاية من تأثير الأزمة على أفقر بلدان العالم

سوف تتصدر البلدان منخفضة الدخل جدول الأعمال المطروح للنقاش في يوم الأحد حين تجتمع لجنة التنمية. فبعد أن الضربات التي تلقتها الاقتصادات المتقدمة ثم الأسواق الصاعدة بدأت موجة ثالثة من الأزمة المالية العالمية وأخذت تضرب أفقر بلدان العالم وأكثرها تعرضا للخطر مما يهدد بتقويض المكاسب الاقتصادية التي حققتها مؤخرا والتسبب في أزمة إنسانية. وقد بدأ الصندوق في زيادة قروضه للبلدان منخفضة الدخل لإعانتها على تجاوز الأزمة.

ووسط القلق السائد من أن يكون العالم قد بدأ يتأخر في تحقيق أهداف التنمية، سوف يصدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقريرا في ٢٤ إبريل الجاري حول التقدم الذي تحقق نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية الثالثة. وسوف تقوم السيدة أنطوانيت سايبه، رئيس الإدارة الإفريقية في الصندوق، بعقد جلسة لإحاطة الصحفيين بتأثير الأزمة على إفريقيا.

تحسين نظام الحوكمة في الصندوق

تتمثل أهم أولويات الصندوق لتحقيق الشرعية والفعالية في استكمال الإصلاحات المقررة في نظام الحوكمة. وسوف يسعى الصندوق إلى التعجيل بالمصادقة على إصلاحات نظام الحصص والأصوات التي تم الاتفاق عليها في إبريل ٢٠٠٨ ثم الشروع من المرحلة الثانية من الإصلاح، بما في ذلك إعادة التوازن في تمثيل البلدان في موعد أقصاه يناير ٢٠١١. وتمثل الحصص أهم عامل تتحدد على أساسه القوة التصويتية الممنوحة لكل بلد في المؤسسة الدولية التي تضم في عضويتها ١٨٥ بلدا.

وسوف يؤدي الإصلاح الذي تقرر في عام ٢٠٠٨ بمجرد تنفيذه إلى تقريب أنصبة حصص البلدان الأعضاء من مركزها المتغير في الاقتصاد العالمي:

- سوف تتلقى ٥٤ بلدا زيادة في حصصها، وسوف تكون الزيادات التي تحصل عليها الصين وكوريا والهند والبرازيل والمكسيك من أكبر المكاسب المحققة في هذا الصدد.
- تبلغ الزيادة المقررة في أنصبة حصص هذه البلدان الأربعة والخمسين ٤,٩ نقطة مئوية.

وعلى وجه الإجمال، سوف تشهد ١٣٥ بلدا زيادة في حصتها التصويتية مقدارها ٥,٤ نقطة مئوية نظرا لاقتران آثار الزيادة في الحصص والأصوات الأساسية.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.